

الاتحاد ولم يعترض الجانب الإسرائيلي خشية أن يفتح هذا الموضوع أمام المؤتمر كافة وأيضاً لجنة الشرق الأوسط فقط وقد نص تقرير اللجنة على ضرورة قيام إسرائيل بتحقيق شامل وشروع حول ملاحظات القتل الجماعي للأسرى المصريين وذلك طبقاً للقانون الدولي واتفاقية فيينا الخاصة بوضع أسرى الحرب وأن أي مقاطعة أو تقصير في ذلك سيقضي بظلاله على عملية السلام وسيكون فيه إهانة للراي العام المصري والعربي.

ومن ناحية أخرى أخذت لجنة الشرق الأوسط بوزقة العمل المصرية من حيث ضرورة قيام إسرائيل بوضع الاتفاق الإسرائيلي الفلسطيني الخاص بالمرحلة الثانية والذي وقع في واشنطن موضع التنفيذ الفوري وضرورة الإفراج عن المعتقلين الفلسطينيين طبقاً للاتفاق وأهمية الإسراع بتقديم الدعم الدولي للسلطة الفلسطينية لكي تمارس حقوقها واجباتها كاملاً وإيضاً ضرورة الإسراع في عملية السلام على المسار السوري واللبناني.

وفي النهاية لقد استطاع الوفد المصري أن يسهم مساهمة إيجابية في أعمال المؤتمر حيث شارك جميع الأعضاء في المناقشات واجتماعات اللجان العربية والأفريقية والشرق الأوسط التي بصفتها موضوعات متخصصة. وقد ضم الوفد كلا من أعضاء مجلسي الشعب والسوري أحمد حمادى ود. محمد عبد الله ولطفى وأكد ود. حورية مجاهد ود. أحمد رشاد موسى ود. نازلي معوض والمستشار سامي مهران والمستشار فوج الدرر أمينا لمجلسي الشعب والشورى وشريف خفاجي رئيس قطاع العلاقات الدولية ويسري الشيخ مدير مكتب رئيس مجلس الشعب.

و بالتالى فلها آثارها وانعكاساتها على مسار السلام في المنطقة .. ثانياً إننا لا نفتح ملفات قديمة حول ما قامت به مجموعات إرهابية مثل إشترون والأرجون التي قامت بمذبحة دير ياسين وغيرها من المذابح وسفروا فندق الملك داود أو عن أعمال فردية إنما نتحدث عن عملية قتل جماعي قام بها جيش نظامي مخالفاً بذلك القانون الدولي واتفاقيات فيينا الخاصة بالأسرى .. ثالثاً أن هذه القضية أثرت من جانب الإسرائيليين أنفسهم وبالتالي فإن أي دولة تحترم سيادة القانون يجب أن تقوم بتحقيق شامل حول ملاحظات هذه الجرائم ولا يمكن الدفع بأنها تسقط بالتقادم لأن الأمم المتحدة قد اتخذت قراراً ١٩٧٧ بعدم سقوط جرائم الحرب بالتقادم وأن إسرائيل بالذات هي التي أثارت موضوع المتابعة بالنيابة الجرائم النازي وتمسكت بمحاكمة القاتلين عليها فلا يمكن أن يكون هناك كيد بمكيالين وإنما يجب محاسبة كل مسؤول عن القيام بجرائم الحرب ثم علق الوفد الإسرائيلي بأن هذه القضية تبحث على مستوى الحكومات وعلى مستوى القمة وليس للبرلمانيين أن يفتحوها

وكان رد الدكتور محمد عبد الملاه حاسماً عندما قال هذه قضية نسى منهاعر الشعوب ويمثلي الشعوب ومن ثم سياسسي كذبت أتوقع أن يعترض الكنيست نفسه التحقيق الفوري فيها وهذا وافقت اللجنة بالإجماع على مساهمة هذا البند للتقرير المقدم لمجلس

بالكف عن التصاريح النووية. أما الموضوع في ذاته فقد جاء تعبيراً عن أمال الدول النامية وعلى رأسها مصر التي تأدت بوقف التصاريح النووية في العالم وجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من السلاح النووي وكان الموقف المصري المبدئي واضحاً قبل أن تتدهور فرنسا تحريضها النووية معييراً عن استراتيجيتها ثابتة لا تقبل التغيير وإذا كان الوفد المصري قد امتنع عن التصويت ضد فرنسا فقد راعي العلاقات الوطنية بين البلدين : وأن هذا الامتناع موقف سلمي لا يعبر عن الرضا على استمرار التصاريح النووية ويبدو أن النزاع بين الكويت والعراق أصبح تقليخاً أو موضحة المحافل العربية والدولية الشعبية والرسمية : فلقد شهد المؤتمر مواجهة عنيفة بين الوفدين الكويتي والعراقي عندما وقف أحمد السعدون رئيس مجلس الأمة الكويتي يهاجم العراق فجرحاً عنيفاً واعتبره رئيس الوفد العراقي طالباً من رئيس المؤتمر التدخل إلا أن رئيس الوفد الأسباني مارتنير إحتد طالباً من العراق الإلتزام بالنظام وعدم مقاطعة رئيس البرلمان الكويتي

الأسرى المصريون

مواقفة بالإجماع

وافقت لجنة الشرق الأوسط بالإتحاد البرلماني الدولي بالإجماع على إضافة بند قضية الأسرى المصريين للتقرير المقدم لمجلس الإتحاد وذلك بعد وقفة قوية وقفاها الدكتور محمد عبد الملاه رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشعب في مواجهة الوفد الإسرائيلي الذي أعلن أن هذا الموضوع لا يدخل في اختصاص لجنة الشرق الأوسط التي شكلها الإتحاد البرلماني الدولي بعد مؤتمر مدريد للسلام لمتابعة مسيرة السلام ومن هنا يجب أن يقتصر عمل اللجنة على تقييم نتائج إتفاق أوسلو ٢ أي الإتفاق الإسرائيلي الفلسطيني الجديد باعتبارها العنصر المستجد منذ انعقاد المؤتمر البرلماني الدولي في مايو بمديد وإضفاء الوفد الإسرائيلي أن هذا ملف قديم وأن تاريخ المنطقة مليء بالعنف والإرهاب من جميع الأطراف ورد الدكتور عبد الملاه بقوة قائلاً أن هذه قضية مهمة تؤثر على الراي العام